

Distr.: General
25 May 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس
مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

يحل اليوم، للأسف، اليوم الثامن والثلاثون من الإضراب عن الطعام الذي لجأ إليه الأسرى
الفلسطينيون للتعبير عن احتجاجهم الجماعي، سلمياً وبدون عنف، على المعاملة اللاإنسانية التي يلقونها
في الأسر الإسرائيلي. ويشارك في هذا الإضراب أكثر من ١ ٥٠٠ أسير لكي يلفتوا أيضاً الانتباه على
نحو عاجل إلى المحنة الخطيرة التي يعيشها أكثر من ٦ ٥٠٠ شخص من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين
الذين تحتجزهم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولكي ينادوا باحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية.

ومن المؤسف أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قابلت هذا النداء باتخاذ المزيد من
الإجراءات العقابية ضد الأسرى، الذين يعانون من ظروف قاسية وتدهور في وضعهم الصحي. وشملت
هذه الإجراءات الحبس الانفرادي، والتهديد بالتغذية القسرية، والتحرّض بلا هوادة ضد الأسرى وضد
عائلاتهم، وتجاهل تظلماتهم وحرمانهم من حقوقهم المشروعة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من تدهور
صحة الكثير من الأسرى، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال رفضها المتعنت للاستجابة لدعواتهم
البسيطة لاحترام حقوقهم الأساسية ومعاملتهم بصورة أكثر إنسانية، مما يزيد من حدة التوتر والقلق بين
عائلات الأسرى والشعب الفلسطيني ككل. وفي الوقت نفسه، لم تخفف السلطة القائمة بالاحتلال من
شراسة حملة الاعتقال التي تنفذها، فمازالت تشن غاراتها اليومية وتعتقل المدنيين الفلسطينيين في جميع
أنحاء فلسطين المحتلة.

ونود في هذا الصدد أن نوجه انتباهكم على سبيل الاستعجال إلى أن سلطات الاحتلال نقلت
أكثر من ٦٠ شخصا من المضربين عن الطعام إلى المستشفيات نتيجة لتدهور حالتهم الصحية، بينما
نقلت ٢٥٩ شخصا آخر منهم إلى مستوصفات داخل السجون لمراقبة حالتهم. وتشمل المضاعفات



الخطيرة التي يعانون منها فقدان الوعي المتكرر، والغثيان، والتقيؤ، والشعور بالآلام حادة في الرأس والأطراف، وانخفاض ضغط الدم، وانخفاض معدل ضربات القلب، وفقدان الوزن بما لا يقل عن ١٥ كيلوغراما. وبالإضافة إلى ذلك، ترفض السلطة القائمة بالاحتلال بقسوة تقديم المعلومات المتعلقة بصحة الأسرى المضربين عن الطعام إلى عائلاتهم وممثليهم القانونيين ومنظمات حقوق الإنسان المعنية.

وقد أدى تردي أوضاع الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين ورد فعل إسرائيل السلبى على مطالبهم الأساسية إلى تقوية تضامن السكان الفلسطينيين جميعا مع هؤلاء الأسرى. ففي شتى أنحاء فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خرجت مسيرات احتجاج ومظاهرات سلمية لا حصر لها. ومن المؤسف أن قوات الاحتلال الإسرائيلية، كعادتها، استجابت باستخدام القوة العاشمة والعنف المفرط ضد المتظاهرين المدنيين. ففي هذا الأسبوع، أصاب جنود الاحتلال برصاصهم ما لا يقل عن ١١ فلسطينيا آخر من الذين شاركوا في مسيرات الاحتجاج التي خرجت للتعبير عن التضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام، في إطار إضراب عمّ جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الوقت نفسه، استغل المستوطنون الإسرائيليون، الذين نقلوا بصورة غير قانونية إلى أرضنا، تصاعد التوتر وغياب الاستقرار وأقدموا على تكثيف أعمال العنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، في أثناء مظاهرة جرت في إحدى القرى القريبة من نابلس بالضفة الغربية المحتلة، نزل مستوطن إرهابي من سيارته على الطريق الذي تجري فيه المظاهرة وأطلق النار على المحتجين الفلسطينيين. وأصاب هذه المستوطن فلسطينيا يدعى معتز حسين هلال بني شمسة (٢٣ سنة) بالرصاص في رأسه فأرداه قتيلا وجرح مصورا تابعا لوكالة أسوشيتد برس كان أيضا موجودا في المنطقة. وبعد مقتل هذا الشاب الفلسطيني، وزع مستوطن آخر الحلوى على المركبات الإسرائيلية أثناء مرورها على الطريق، ليحتفل بهذه الجريمة الإرهابية، استفزازا منه وقسوة. وفي اليوم نفسه في رام الله، التي خرجت فيها أيضا مسيرات احتجاج، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية الرصاص على المتظاهرين المدنيين فجرحت فلسطينيا. وقبل ذلك بيوم، أطلق مستوطن إسرائيلي رصاص بنديته على المتظاهرين بالقرب من رام الله، فأصاب فلسطينيا يبلغ من العمر ١٩ عاما.

ومع استمرار تدهور الوضع وتقويض الاستقرار، فإننا ندعو مرة أخرى إلى إيلاء الاهتمام لهذه الأزمة وتدخل المجتمع الدولي لمطالبة إسرائيل باحترام التزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإرغامها على احترام هذه الالتزامات، بما فيها تلك المتعلقة بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين تحتجزهم، بمن فيهم المضربون عن الطعام. ونؤكد تحديدا على الالتزامات التي تفرضها المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة على إسرائيل في هذا الصدد. ومن ثم، فنحن ندعو مرة أخرى إلى وقف إيذاء الأسرى الفلسطينيين وتوفير معاملة إنسانية لهم في الأسر، عملا بأحكام القانون الدولي، ونكرر في الوقت نفسه التأكيد على دعواتنا لإطلاق سراحهم.

فلا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر أكثر من ذلك لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتفادي زيادة تفاقم الوضع، بما يتضمن تفادي وقوع أي خسائر في الأرواح بين السجناء المضربين عن الطعام ووقف تصاعد التوتر والغضب في الشارع الفلسطيني. ويستلزم ذلك الاستجابة الإنسانية لنداءات السجناء ووضع حد لمعانائهم، وبذل جهود جادة لتخفيف حدة التوتر. وسيؤدي التقاعس عن القيام بذلك إلى تفاقم الوضع على أرض الواقع أكثر من ذلك، مما سيكون له آثار سلبية على آفاق السلام ويحتمل أن يكون له عواقب واسعة النطاق.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أوجه انتباهكم إلى الوضع في قطاع غزة، حيث ما زال سكانه كلهم يعيشون تحت الحصار الإسرائيلي اللاإنساني وغير القانوني وما زالوا يتعرضون لاعتداءات وأعمال وحشية على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال. ففي حوادث منفصلة وقعت في ٢٢ أيار/مايو، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على مزارعين وصيادين فلسطينيين. إذ أفادت البلاغات بأن قوات الاحتلال المتمركزة في نقطة عسكرية شمال شرقي خان يونس في جنوب قطاع غزة أطلقت الرصاص على مزارعين فلسطينيين أثناء عملهم في أراضيهم القريبة من السياج الحدودي الذي تفرضه إسرائيل، وبأن قوات الاحتلال أطلقت النار على أراض زراعية فلسطينية شرق مخيم المغازي في وسط غزة. وتأتي هذه الحوادث بعد أن أطلق الإسرائيليون الرصاص على الصياد الفلسطيني الشاب الأعزل محمد مجيد بكر (٢٣ سنة) قبالة ساحل غزة من على مسافة ٣ أمتار فقط، فأردوه قتيلاً. وكما أفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: "[فقد حدث ذلك] دون أن يشكل الصيادون أي تهديد لحياة أفراد القوات المحتلة. الأمر الذي يؤكد استمرار القوات المحتلة في سياسة استهداف حياة وسلامة الصيادين وحرمانهم من ركوب البحر بحرية حتى في نطاق المسافة المسموح لهم الصيد فيها."

ومع تصاعد حدة التوتر في شتى أنحاء فلسطين المحتلة في ظل هذا الاحتلال الإسرائيلي الخانق وغير القانوني، فإننا مرة أخرى نناشد المجتمع الدولي على سبيل الاستعجال أن يولي اهتماماً لهذه القضية ويتصرف حيالها بما يتماشى مع القانون الدولي والالتزامات والمسؤوليات الواضحة في هذا الصدد. ويجب مطالبة إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تحترم التزاماتها القانونية وتمثل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب عدم استرضاء السلطة القائمة بالاحتلال وهي تواصل ارتكاب الانتهاكات وعرقلة السلام وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف وعرقلة ممارسته لهذه الحقوق، بما فيها حق تقرير المصير. بل يجب حملها على أن تفهم أنها يوماً ما ستحاسب على جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها في حق الشعب الفلسطيني وعلى احتلالها واستعمارها لأرضه بصورة غير قانونية. وقد آن الأوان للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب التي مكنت إسرائيل من أن تتماهى في ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة ضد شعب أعزل محتل على مدى فترة طويلة جداً دون أن تتحمل أي عواقب. ومع قرب حلول الذكرى الخمسين للاحتلال الإسرائيلي، أصبحت هذه المهمة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ونحن نحث المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، على أن ينهض بمسؤولياته.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦١٢ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧ (A/ES-10/753-S/2017/423)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن نحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب أن يقدم مرتكبو هذه الجرائم إلى العدالة.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة